الطبقة الوسطى ودورها في الوحدة الوطنية في العراق
قراءة نقدية لمرحلة ما بعد 2003

أ.م.د.دهام محمد العزاوي(*)

المقدمة

تعد الطبقة الوسطى بمثابة البوصلة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي توجه وتضبط حركة المجتمع في انتقاله نحو الاستقرار والوحدة الوطنية ، فهي بما تحتويه من نخب علمية وثقافية ورموز ادبية وشعرية وتخصصات علمية وانسانية تعد الاكثر تأثيرا في تطور المجتمع وتنمية شخصيته، عبر الرموز والافكار والتصورات الجامعة والدافعة لخلق شعور موحد بالانتماء الى الجماعة الوطنية. وقد عد العراق عبر تاريخه وحاضره منجما للشخصيات العلمية والثقافية والتجارية والصناعية والعسكرية التي لعبت دورا في بناء مرتكزات هويته، ورفع وعي المجتمع العراقي بذاته وبقيمه وبشخصيته الجامعة، وطوال عمر الدولة العراقية الحديثة 1921 والى اليوم ظل المجتمع العراقي منتجا للكفاءات العلمية والنخب الفكرية التي لم تداهن السلطة وتتقرب الى مكاسبها، وتحملت الاقصاء والتهميش في مراحل مختلفة من حياتها، ولكنها ربحت تاريخا مشرقا في شرف المسؤولية الوطنية ، اذ لازالت مواقفهم الوطنية، وافكارهم في الوحدة والتضامن بين العراقيين، تمثل محطات مؤثرة تتناقلها الاجيال. ومع كثرة المواقف الوطنية لرجال الفكر والثقافة في العراق، الا ان قراءة تاريخ الطبقة الوسطى بامعان، يوحي بان تلك المواقف، لم تكن نابعة من موقف طبقي موحد حيال الاحداث الكبرى في تاريخ العراق، وانما من مواقف فردية او فئوية داخل الطبقة الوسطى، وتبعا

(*)مدير عام دائرة التعاون الدولي – وزارة التخطيط.

لانتماءات النخب الفكرية، وميولها الايدلوجية وانعكاسا للظرف السياسي السائد انذاك، ولهذا فان الاعتقاد السائد هو ان الطبقة الوسطى لم تثبت على مواقف سياسية واجتماعية واضحة ، وكانت فريسة للنظم العراقية المتعاقبة وسياساتها في الاحتواء والاستدراج وكسب الولاء ، ولاشك ان التخلف في المجتمع العراقي في بدايات تكونه ودور الاحتلالين العثماني والبريطاني في تنمية نخب موالية، وكذلك تحالف النظام الملكي في العراق مع فئة الاقطاع والتكتلات الاقتصادية العالمية، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات والتقلبات الايدلوجية للنظم الحاكمة بين الغرب الرأسمالي والشرق الاشتراكي ، والظروف المعقدة التي مر بها العراق لاحقا كالحرب العراقية الايرانية 1980–1988 ، وحرب تحرير الكويت 1990 ، وما تبعه من حصار اقتصادي دولي وسياسات استبدادية لنظام صدام حسين ، كلها لعبت دورا في تقلب ادوار الطبقة الوسطى وتآكل دورها وضعف تأثيرها حتى اذا جاء الاحتلال الامريكي للعراق 2003، كانت الطبقة الوسطى قد وصلت الى مرحلة الاعياء والعجز او ربما الشلل في وقف تداعيات الاحتلال على الوحدة الوطنية بعد ان اخذت الممارسات الطائفية والعنصرية مأخذها في تفتيت الصف الوطني واظهار العراق كدولة فاقدة لمقومات التجانس الوطني . ومع استمرار الاحتلال وتداعياته المختلفة على المواطن العراقي وعلى القوى الفكرية والثقافية المعارضة له من مثقفين واساتذة جامعات وضباط وفنانين وصحفيين وتجار وصناعيين مناوئين له، فان دور الطبقة الوسطى قد اختفى تماما لاسيما مع موجات النزوح والهجرة المتصاعدة لما تبقى من ابناء تلك الطبقة خارج العراق، اما من بقي منهم فقد ظل يتخبط بين الانزواء والصمت والاغراء، اذ مع تغوّل ممارسات ابعاد الآراء الناقدة وتصاعد الارهاب والتكفير وتغلغل تدخلات القوى الدولية والاقليمية ، فان الكثير من النخب الفكرية التي آثرت البقاء في العراق، قد ضعف تأثيرها في الواقع الاجتماعي والسياسي خوفا من الملاحقة السلطوية وابتزاز عصابات الارهاب والجريمة، في حين ان بعضها اندفع الى الانغماس في ملذات السلطة ومغرياتها بعد ان اخذ يبرر لنفسه قدرته على اصلاح الاوضاع الفاسدة. ان هذا البحث معني بالإجابة على الدور الذي مارسته الطبقة الوسطى في الحفاظ على الوحدة

الوطنية وتعزيزها بين العراقيين في مرحلة ما بعد سقوط نظام صدام حسين وهو مبني على فرضية ان دور تلك الطبقة لم يكن فاعلا ومرتقيا الى مستوى بناء الدولة المدنية والنموذج الديمقراطي المنشود بعد ان بقيت جهود ابناء الطبقة الوسطى مشتتة بحكم سطوة الاحتلال وسياسات التهميش التي مورست لتشتيت وبعثرة جهود النخبة المثقفة في مواجهة التصدع الحاصل في النسيج الوطني العراقي. ولا يشك احد في ان استعادة دور الطبقة الوسطى في احداث الحراك الوطني المنشود لا يمكن ان يتم، الا بتقوية مؤسسات الدولة المدنية وتفعيل الدستور والقوانين التي تتيح التنافس بين ابناء الوطن على اساس الكفاءة والمساواة والانتماء الوطني، وحماية التنوع والثراء في مشارب الطبقة الوسطى والتي تمثل بالقطع انعكاس لثراء المجتمع العراقي وتنوعه.

ان المنهجية المعتمدة في تحليل عوامل الانقسام والتراجع في الدور الوطني للطبقة الوسطى، يستند على المنهج العلمي التحليلي وكذلك على المنهج الانطباعي المتأتي من خبرة الباحث ورصده المتواصل لمؤشرات هذه الظاهرة الاجتماعية والسياسية فضلا عن المنهج التاريخي الذي استند اليه الباحث لمعرفة تطور الطبقة الوسطى في العراق والادوار التي مارستها تاريخيا في ظل دولة ريعية ونظم شمولية وتدخلات دولية متواصلة.

اولا : الطبقة الوسطى و العهد الامريكي الجديد

مع دخول العراق في نفق الاحتلال الامريكي 2003، تكون مقولة وزير الخارجية الامريكي الاسبق جيمس بيكر لوزير خارجية العراق الاسبق طارق عزيز في جنيف 1990، من ان امريكا سترجع العراق الى عصر ما قبل الصناعة قد تحققت بالفعل، فثلاثة عشر عاما من الحصار والتجويع والتفكيك للبنية السياسية والاقتصادية، قد انهكت المجتمع العراقي وافرغته من مضمونه السياسي والحضاري كدولة محورية في الشرق الاوسط لها مقوماتها العلمية والاقتصادية وحضورها السياسي في المحيطين العربي والدولي، لاسيما بعد ان هاجرت اغلب كفاءاته العلمية والثقافية بحثا عن ملاذ

امن او سدا لرمق العيش بعد ان جفت خيرات العراق وضاق افق الحرية السياسية فيه.(1)

كانت شعارات التحرير والديمقراطية التي رفعتها الادارة الامريكية للعراق بعد سنوات الاستبداد والافقار، شفيعة لدى البعض من ان العهد الامريكي القادم سيكون عصر رفاهية وتطور وانفتاح اقتصادي وتكريس لمفاهيم التداول السلمي للسلطة في شعب تواق للانعتاق والتحرر(2)، ولكن ما ان دخلت قوات الاحتلال بغداد في 9 ابريل – نيسان 2003، حتى بدأت جيوش الظلام من فرق القتل والتخريب تجول في شوارع بغداد حرقا ونهبا وتدميرا لمؤسسات الدولة، وما ان تكرست ممارسات قوات الاحتلال في الشعب العراقي سجنا وتعذيبا وقتلا وتهجيرا، حتى ادرك اولئك المرحبون بالاحتلال ان ما حصل لم يكن الا الصفحة الثانية من استراتيجية تفكيك العراق التي رسمها صقور اليمين الامريكي الصهيوني المتطرف بقيادة جورج بوش وديك تشيني ودونالد رامسفيلد وبول وولفوتز، وعبر استراتيجية الفوضى الخلاقة التي هدفت بالأساس الى انهاء العراق كدولة وشعب عبر تفكيك نسيجه الاجتماعي وضرب وحدته الوطنية وتصفيه كفاءاته العلمية والثقافية الضامنة والمعززة لتلك الوحدة(3).

ومع ان الطبقة الوسطى في العراق قد انقسمت وربما تشظت في موقفها حيال الاحتلال الامريكي، ما بين مقاوم بالبندقية والقلم وبين صامت ومنعزل وما بين مستسلم وهارب ومنغمس في مشروع الاحتلال، الا ان الذي تمخض لاحقا ان جميع هذه الاصناف لم تسلم من اذى الاحتلال وممارساته، لاسيما مع ادراك الادارة الامريكية ان الطبقة الوسطى بما تضمه من عقول وطنية يجب ان تكون كلها مشمولة بالتكميم والتحجيم، لأنها ستكون اهم عقبة امام تنفيذ استراتيجية الفوضى الخلاقة التي ستعيد تقسيم العراق وفق منطق الهويات والمكونات الاثنية بدلا من الهوية الوطنية التي سعت الطبقة الوسطى رغم ظروف القهر السياسي والحصار الاقتصادي تكريسها في عقول الاجيال العراقية وكانت ولآخر اللحظات وقبيل سقوط حكم صدام حسين، تمني النفس بقيادة مشروع التغيير السياسي برؤية وطنية بعيدة عن ادران الاحتلال وسياساته التدميرية. وازاء ادراك ادارة بوش لدور الطبقة الوسطى في مقاومة مشروعها، فقد اعدت

قوات الاحتلال وبالتعاون مع بعض التنظيمات السياسية التي اشتركت في السلطة، خطة محكمة لتصفية فئات الطبقة الوسطى عبر سياسات متعددة تشمل الاعتقال والتعذيب للكفاءات المقاومة والتخويف والاجبار على الهجرة للكفاءات الممانعة والاغراء والترغيب للكفاءات الباحثة عن دور في ظل الاحتلال، وهذه السياسات ليست جديدة في قواميس المحتلين ، فتاريخ الحرب العالمية الثانية يحدثنا عن ممارسات قامت بها قوات الاحتلال الالماني النازي في بولندا ، عبر جهاز (الغستابو) ، الذي اعد قائمة بأسماء عشرات المثقفين البولنديين الذين لابد من تصفيتهم فور اجتياح الجيوش النازية لبولندا. ولا يستغرب فهم النازيين العميق لدور المثقفين الحاسم في مقاومة الاحتلال ، فقد شاع عن احد أعوان هتلر قوله (أضع يدي على مسدسي عندما اسمع بكلمة الثقافة)(4).

هذه التجربة الالمانية لم تكن بعيدة عن ادراك ادارة الاحتلال الامريكي وخطط فرق الموت التي دربها الجيش الامريكي في هنغاريا قبيل الاحتلال على اساليب القتل و الاغتيال * ، بعد ان سلمتها اسماء الاف الكفاءات العراقية في الطب والهندسة والفيزياء النووية والتصنيع العسكري وطياري وضباط الجيش العراقي السابق ، حيث امعنت بهم قوات الاحتلال وفرق الموت اعتقالا وتعذيبا وقتلا وتهجيرا ، حيث قتلت مئات الكفاءات من العلماء واساتذة الجامعات والصحفيون والكتاب ، ثم ختمتها بتأسيس الهيئة الوطنية لاجتثاث البعث في نيسان ابريل 2003 والتي استعيض عنها لاحقا بـ(قانون المسائلة والعدالة) في كانون ثان 2008 ، وكانت النتيجة حل الجيش العراقي والاجهزة الامنية والادارية الاخرى وطرد منتسبيها ، وبالتالي ابعاد عشرات الاف الكفاءات العلمية عن ميدان العمل المؤسسي والمجتمعي في الجامعات والمستشفيات وميادين الطب والهندسة والرياضة والفن والتعليم ، بحجة انتماءهم لحزب البعث ، وهو ما افرغ مؤسسات الدولة من كفاءات علمية خلاقة واستبدالها بشخصيات لا تحمل خبرات علمية وادارية ولاحجة لها سوى انها قارعت النظام السابق (5) . لقد كان من نتائج سياسة الاجتثاث وحل الجيش والشرطة والاجهزة الامنية الاخرى ، ارغام الكثير من الكفاءات العلمية والفكرية على مغادرة البلد والعيش في المنافي ، بل ان

بعضها وتحت ضغط العوز والحرمان والفصل من الوظيفة بات يعمل في اعمال وضيعة كبائع سكائر او ملابس او سائق تكسي ،كما ان نتائج حرب تدمير العراق كانت باهضة الثمن على الاقتصاد العراقي ، فبسببها اغلقت مئات المصانع وشرد مهندسوها ومنتسبوها وفضل اصحابها الهروب بأموالهم نحو دول اوربا وامريكا ودول الجوار العربية بحثا عن ملاذ امن ورزق مستدام(6)، ومع استمرار الاحتلال وما تلاه من حرب استنزافية ضد الارهاب والتنظيمات المتطرفة ، فقد شكلت الطبقة الوسطى النسبة الاكبر من أعداد المهاجرين العراقيين، وفي مقدمتهم حملة الشهادات العليا، وتقدر جهات أجنبية محايدة عدد الكفاءات الذين اجبروا على ترك العراق منذ احتلاله بنحو (17) ألف كفاءة علمية وثقافية وفكرية وهو ما انعكس في مرارة الواقع العلمي والمعرفي والثقافي في العراق ، حيث اختفت جودة التعليم الذي كانت تحظى به الجامعات العراقية واقصيت من تصنيف الجامعات العربية المتينة ، وساد التعليم التجاري بدل التعليم التنموي والتنويري واختفى دور المعلم والاستاذ والصحفي والمثقف القدوة وبات المشهد الاجتماعي والثقافي يعج بشخصيات الصدفة التي لمعّها الاحتلال لخدمة مشروعه في تفكيك النسيج الوطني للمجتمع العراقي .

ثانيا : الفساد والارهاب واغتيال العقل العراقي :

لم يكن مشروع الاحتلال الامريكي في ضرب الوحدة الوطنية لينتهي بانسحاب القوات الامريكية من العراق في 31 ديسمبر 2011 ، انما استمر ونما مع الاسس الفاسدة التي ثبتها في جذور العملية السياسية وسلوك بعض القوى التي تسلمت السلطة بعد 2003 ، فقد استمر منهج المحاصصة الطائفية والعرقية في الواقع السياسي مع ما رافقه من اقصاء للكفاءات الوطنية عبر قانون الاجتثاث فضلا عن خنق الاصوات الوطنية المعارضة وتواصل منهج تفكيك بنية المجتمع العراقي باستشراء الفساد والمحسوبية والرشوة وبيع المناصب في مؤسسات الدولة ومفاصلها الحيوية ، فصار معيار الحصول على المنصب لا يتعلق بالولاء الوطني والنزاهة والمواطنة بقدر تعلقه بالولاء الشخصي وبالعلاقات القرابية لهذا المسؤول وذاك الحزب(7). وشمل هذا

الاسلوب المفاصل المهمة والحساسة في الدولة بما فيها الجيش والاجهزة الامنية الاخرى . ومع استمرار الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي والناجمة عن بيع النفط وتوزيعه كمغانم على الشعب، استمرت سياسة توظيف المال العام لخدمة بقاء الاحزاب في السلطة وبعيدا عن اي خطط تنموية وطنية لتخفيف الفقر وانهاء البطالة وتنشيط القطاع الخاص، فاستشرت ظاهرة الفساد وسرقة المال العام بعقود ومناقصات وهمية، وبقيت سياسة التوظيف المفتوح في دوائر الدولة بعيدا عن معايير المهنية والنزاهة وحاجة سوق العمل وانما معايير القرابة والمحسوبية وتوسيع الحواضن الانتخابية ، وظل منهج السيطرة على مؤسسات ووزارات الدولة الغنية كالنفط والكهرباء والمالية والصناعة والتجارة محلا للصراع بين احزاب السلطة لتقاسم مواردها، كما ان الهيمنة على المؤسسات والهيئات المستقلة بقي مستمرا لتأكيد النفوذ السياسي وامساك المزيد من اوراق الضغط ضد الخصوم السياسيين(8)، فمثلا استخدمت هيئة النزاهة لتحريك دعاوى الفساد ضد الخصوم السياسيين او لابتزاز مسؤولين اخرين فاسدين ، وبقيت هيئة المسائلة والعدالة سيفا مسلولا ضد الخصوم السياسيين وكثيرا ما تم اشهار ذلك السيف وقت الانتخابات لمنع بعض الشخصيات المناوئة من الترشح للانتخابات عبر فبركة تهم الانضمام الى حزب البعث المحظور، وبقي مجلس القضاء الاعلى من اهم المؤسسات التي اخترقتها الاحزاب السياسية للحصول على تفسيرات دستورية ملتوية تثبّت مكاسبها في السلطة. وظل الصراع الحزبي للهيمنة على مفوضية الانتخابات من اهم معالم الواقع السياسي المشوه في العراق ، اذ ان الهيمنة على تلك المؤسسة واختراقها بشخصيات حزبية موالية يعد مؤشرا على حجم التزوير والاصوات التي تجيّر لصالح هذا الحزب او ذاك في ظل ضعف رقابة المجتمع الدولي للعملية السياسية في العراق ، وضالة دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرقابية الاخرى(9). ولعل الاهم في ذلك كله ان غالبية تلك الهيئات حجبت امام الشخصيات المهنية والكفؤة للوصول اليها ، وحتى من يصعد اليها من الكفاءات العلمية بنية الاصلاح فانه يجد نفسه بعد حين اما منغمسا في البيئة الفاسدة المحيطة بتلك المؤسسة او يتم تهديده او تصفيته او منعه من الترشح ثانية . ان استمرار منظومة الفساد وحصول تحالف عابر

للهويات بين اقطاب السلطة الفاسدين اظهر من جانب اخر ، تحالفا بين الفساد والارهاب ، فالوقائع في العراق اثبتت اختراق المال السياسي للمنظومة الامنية ، وحسب تقارير منظمة الشفافية الدولية فان الفساد اذكى العنف والارهاب في العراق وعطل بناء دولة فعالة (10) ، اذ ان المال السياسي سمح لدخول عناصر مسيسة في المنظومة الامنية سواء في الجيش او قوى الامن الداخلي تغاضت عن عمليات اغتيال وتهجير ومداهمات لمناطق معينة واعتقال مواطنيها وقتلهم لدوافع غير وطنية ، وطالما وصلت التحقيقات التي تقوم بها الجهات الامنية بعد حوادث التفجيرات والاغتيال الى طريق مسدود او تم اغلاق التحقيقات بسبب الحصول على معلومات قد توصلهم لشخصيات نافذة او لشخصيات امنية مدعومة من احزاب معينة .

ان كل هذا الفساد السياسي لم يكن ليحصل لو اتيح المجال للشخصيات النزيهة والوطنية من الوصول الشفاف الى مراكز السلطة والادارة والقيادة، ولكن استمرار ابعاد ما تبقى من ابناء الطبقة الوسطى ووضع العراقيل امام حصولهم على وضعهم الطبيعي هو الذي سار بالعراق من منحدر الى اخر .

ثالثا : الطبقة الوسطى والازمة البنيوية للمجتمع العراقي :

ان استعراضا مبسطا لما تعرضت له فئات الطبقة الوسطى من اهمال وابعاد يكشف لنا عمق الازمة البنيوية التي يعيشها المجتمع العراقي والى ضعف مساحة التاثير التي باتت تمتلكها هذه الطبقة في وقف الانهيار الحاصل في الوحدة الوطنية للشعب العراقي .

وفي النقاط الاتية سوف نستعرض حجم التردي الذي حصل في قيم المجتمع العراقي والذي انعكس في ضعف دور الطبقة الوسطى في اصلاح الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي العراقي .

1- الاستبداد وغياب الديمقراطية :

فالديمقراطية كثقافة وسلوك ومنهج غيّب عن الحياة السياسية والاجتماعية في العراق ، فاغلب القوى السياسية العراقية العراقية لا تؤمن بالديمقراطية كوسيلة للوصول الى السلطة وانما تؤمن بقيم الغلبة والاستحواذ وبقيت في معظمها ذات تركيبة طائفية

وعشائرية وقومية كما ان اغلبها لم تجري انتخابات ديمقراطية لتجديد قياداتها العليا، واستمرت تؤمن بفكرة الرمز الديني والقومي وتسير وفق رؤيته، كما انها لم تجري مراجعة فكرية وفلسفية لنظامها الداخلي وتخضعه لمنطق تغيّر الظروف والاحوال، وبقيت في تركيبتها طائفية او عشائرية او قومية عنصرية لا تقبل بانضمام الاخرين المختلفين اليها الا بشروطها ووفق نظامها الداخلي (11)، كما ان اغلب تلك القوى السياسية لا تقبل الانفتاح على الكفاءات الوطنية من ابناء الطبقة الوسطى التي تؤمن بفكر التغيير والاصلاح الثوري ، وانما تقبل الكوادر الوسطية التي تتماشى مع فكرها المبني على تغليب العلاقات غير المتكافئة بين السلطة والمواطن ، وثقافة الراي الواحد ، وسياسة تكريس المحاصصة في العمل السياسي بعيدا عن فكرة المواطنة والتداول السلمي للسلطة(12). ان غياب الديمقراطية وارتكان الاحزاب السياسية الى اليات غير شفافة في الوصول الى السلطة عبر شراء ذمم الناخبين الفقراء وعوام الناس واستثارة نعراتهم الطائفية والعشائرية وقت الانتخابات، واختلاق الازمات التي تشد الشارع وتزيد احتقانه الداخلي اصبحت من اهم اساليب بعض الاحزاب للاستمرار في الحكم، وبالقطع فان هذه الاليات لازالت اهم معوقات مشاركة الكثير من ابناء الطبقة الوسطى في العملية السياسية ودفعت الكثير منهم الى الانعزال او الصمت او الهروب خارج العراق.

2- تراجع الثقافة وغياب المعلم القدوة:

كان العراق يمثل احد اهم معاقل الثقافة العربية، منذ بزوغ عصر الدولة القطرية مطلع ثلاثينيات القرن الماضي، وظلت بغداد في الذاكرة العربية احدى اضلاع العواصم العربية التي تؤلف وتطبع وتقرا (فالقاهرة تؤلف وبيروت تطبع وبغداد تقرا)، ولكن هذه المقولة تبدد صداها في زمن الحصار الاقتصادي ومرحلة الاحتلال الامريكي، فأولويات العراقيين قد تبدلت، فاستبدل الكتاب، برغيف الخبز، وما كان يدخره العراقي لشراء كتاب بدأ يقتصد به لشراء سلة بيض او قطع بسيطة من الجبن واللبن، وبات لقاء العائلة للغداء على اوراق الجرائد الوقت المفضل لقراءة المقالات والتزود بالمعرفة ومن ثم رميها بالقمامة بعد انتهاء الاكل دون الاكتراث بمضمونها بعد ان غاب الوعي

بالثقافة وغيّب دور المثقف. فالثقافة والاهتمام بالمثقفين ونتاجاتهم ودورهم الريادي في تمتين الوحدة الوطنية قد اختفى مع بروز اولويات تأمين لقمة العيش وظروف التهجير وانعدام الامن وتصاعد الارهاب الذي يقتل ويهجّر كل مخالف، فضلا عن تجاهل وربما حصار السلطة للمثقف المبدع، فرغم كثرة المثقفين الا ان وزارة الثقافة لم تسند لمثقف وانما اخضعت لمنطق المحاصصة السلطوية واسندت في احدى الدورات لوزير الدفاع وكالة، ونتيجة الارهاب المادي والفكري، فقد بات المثقف محاصرا بثلاثية (الممنوع والمقموع والمسكوت)، فاصبح يتهيّب من الكتابة ببعض النواحي السلبية التي يمر بها كمثقف وكانسان يعيش في هذا الوطن خوفا من اقصاءه ونفيه(13).

ان غياب الثقافة وتراجع دور المثقف افقد المجتمع بوصلة الوصول الى المعرفة واستثمارها كاداة للتغيير ، والمجتمع العراقي اليوم بلا قيادة ثقافية تخلصه من ادران ماعلق به من تخلف وتراجع معرفي وانحطاط قيمي بعد ان ارتكس العراقيون الى مرجعياتهم العشائرية والطائفية والمناطقية، وباتت كتب الفتنة الاكثر رواجا بين مقتنيها، وفي هذه الصورة الثقافية المظلمة، مارست السلطة دورا سلبيا في تغييب وعي المواطن وهدم ثقافته الوطنية ، ساعدها في ذلك رجال دين متعصبون سعوا الى فرض وصايتهم على الناس بفتاوى بعيدة عن لغة العصر وروح التسامح التي يحملها الاسلام(14).

كما ساعدها ايضا انكفاء الكثير من المثقفين عن ممارسة دورهم الوطني وانحدار البعض الاخر للتهافت على فتات موائد السلطة وما تجود به من نفوذ وسلطان ، فاخذ بعض هؤلاء يتحدثون عن مظلومية الماضي وأخرون يتحدثون عن مظلومية الحاضر بعيدا عن الحديث عن مظلومية الشعب العراقي بكل اطيافه، فكانوا رصيدا في صب وقود الفتنة وسرقة حلم الشعب بدولة العدالة الاجتماعية(15)، ومما ساعد كذلك في هذا التآكل الوطني غياب دور المعلم القدوة الذي ظل لعقود يمارس دور الضابط المعرفي لايقاع النشيء الجديد، والراسم لملامح هوية الطلاب الوطنية، فجيلنا جيل الستينيات والسبعينيات يتذكر ان دور المعلم لم ينحصر في التعليم وانما في التثقيف على قيم المواطنة والتسامح والمحبة، ولكن هذا الدور نجده اليوم مفقودا في الواقع التربوي وكذلك في الوسط الجامعي، بعد ان تراجع دور المعلم المدرسي والاستاذ

الجامعي واخذ الكثير منهم يتمترس خلف مرجعياته الاثنية ويروج لعلويتها على المرجعية الوطنية. وبعد ان كانت المدرسة والجامعة ميدانا خصبا لتخريج المثقفين والمتعلمين اصبحت بعض الجامعات والمدارس ادوات لتجهيل المجتمع فالتدريس الجامعي بات سطحيا واخترقته الرؤى السياسية وعمداء ورؤساء الجامعات باتوا ينصّبون بناءا على معايير في غالبها غير مهنية ، وضعفت مضامين المؤتمرات العلمية ومواضيعها ومقرراتها، وفي المدارس باتت ظاهرة الهروب المدرسي مألوفة بسبب انعكاس البطالة والارهاب والتهجير على العائلة العراقية واضطرارها لتشغيل ابناءها الطلاب بعد مقتل او تهجير المعيل، كما ان ضعف مناهج التعليم اصبحت واضحة، بعد ان اخرجت الجامعات العراقية من المعايير الجامعية العربية والدولية، وقد انعكست ظاهرة الارهاب والتهجير في تدمير المدارس والمعاهد واشغال بعضها من قبل العوائل المهجرة ، كما ساهمت قلة التخصصيات المالية لقطاع التربية في تصاعد الهروب من المدارس وبالتالي ارتفاع نسبة الامية بين الشباب، حيث ذكر تقرير برنامج الغذاء العالمي وصندوق الأمم المتحدة للأطفال يونيسيف عام 2010 من أن 19% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10–14 سنة لا يذهبون حالياً إلى المدرسة، وأن نسبة الأمية بين الفتيات العراقيات تبلغ 24%، وهذا يعني أن مجمل عدد الأميين في العراق يبلغ 6 مليون إنسان، في وقت اعلنت اليونيسيف في عام 1986 ، بان العراق بات خاليا من الامية(16).

3– تفشي الارهاب وتكفير المخالفين

لعل غياب منهج الشراكة الحقيقية في السلطة ، واستمرار سياسة اقصاء المخالفين وعدم وجود مشروع حقيقي للمصالحة الوطنية والعفو العام ، وانتشار السلاح خارج القانون، كان من اهم عوامل تصاعد خطاب الكراهية على المستوى السياسي والاعلامي . وقد غذت سياسة التدخل الاقليمي والدولي في الشأن العراقي ، العنف والتطرف بكل الوانه ومسمياته ، وحولته ليس الى افكار وتصورات عدوانية حيال الاخر وافكاره وقيمه وانما الى اعمال ارهابية تمثلت في تفجيرات ومفخخات في احياء وقرى المخالفين وتهجيرهم وسبي نساءهم وتفجير مساجدهم وحسينياتهم وكنائسهم

ومعابدهم ، وفي ظل انتشار الخطاب التحريضي الديني والاعلامي، تمدد الفكر الارهابي لاسيما بين الشباب الفقراء والعاطلين والمشردين والمتسربين من التعليم. وساهم استمرار الخطاب الاعلامي والديني غير المسؤول لقنوات وصحف واعلاميين ورجال دين بتصاعد خطاب الكراهية والتوترات الاجتماعية(17). كما ساهمت الظروف الاقتصادية من قلة فرص العمل وتفشي الفقر والتهجير وضعف التعليم وانتشار الامية والخدمات العامة والنقل والامن وتزايد الثراء غير المشروع وارتفاع نسب الوفيات من ضحايا الارهاب والامراض وسوء التغذية ، وضعف الروابط الاسرية ، في زيادة التوترات الاجتماعية وخطاب العنف والكراهية بين العراقيين(18). واليوم وبعد ان تكرس خطاب الكراهية افقيا بين الجماعات والمكونات العراقية، فانه قد اخذ ينتشر عموديا وبين ابناء الملة الواحدة والمذهب الواحد بسلوكيات عنصرية بين العشائر والقبائل، حتى تحوّل الى صدام مسلح يروح ضحيته بين فترة واخرى الكثير من العراقيين الابرياء بين جريح وقتيل مع ما يورثه من احقاد وثارات فككت نسيج المجتمع العراقي وارجعته لعصر الجاهلية الاولى وهو ما نراه بين الفينة والاخرى في صراع العشائر في جنوب العراق والتي باتت تملك اسلحة ومعدات ثقيلة تماثل ماعند الاجهزة العسكرية والامنية الرسمية، حيث تحركها مشاعر راسبة من الكراهية والحقد ضد قبائل شاركتها معاني الجيرة والوطنية لمئات السنين وبعيدا عن اي قيم اسلامية او انسانية حسب وصف المرجعية الدينية في النجف**. ان الكراهية والغاء الاخر تماسست اليوم في المجتمع العراقي بل واخذت اطارا ايدلوجيا تحركه كوامن الصراع على السلطة والنفوذ وحيازة الاموال مثلما نراه مشتدا بين بعض القوى النافذة في العملية السياسية بهدف السيطرة على بعض الوزارات والمؤسسات وكذلك السيطرة على المنافذ الحدودية، ومثلما نراه ايضا في اقليم كردستان بين انصار البارزاني، وانصار حركة التغيير الكردية وهو صراع يتخذ من التنافس الحزبي ستارا له ولكنه في حقيقته صراع بدأ يتموضع على خلفيات سياسية وطبقية ومناطقية وجغرافية. وفي خضم انتشار خطاب الكراهية والتطرف في النظرة الى الاخر، يتراجع دور العقلاء من ابناء الطبقة الوسطى في اخماد الفتنة وتغليب خطاب الوسطية والاعتدال ، وهي محنة

يتضاعف حجمها مع تراجع دور الثقافة والمثقفين في اخماد الحرائق التي يشعلها المتعصبون والتي باتت تشمل كل معاني الحياة وجمالياتها.

4- غياب الفن والرياضة

يعد الفن والرياضة في العراق من اكثر الاليات والوسائل التي توحد العراقيين وتفعل فيهم روح المواطنة وحب الوطن لاسيما في الاحتفالات والمهرجانات الشعرية والغنائية والمعارض الفنية والمباريات الدولية في مختلف الالعاب الرياضية ، وفي الوقت الذي انشغل السياسيون بصراعاتهم تواصل الفنانون والرياضيون في كسب المنجزات العربية والدولية ، فتابع غالبية العراقيين مثلا ، برنامج عرب ايدل لسنوات وصوتوا لفنانين عراقيين شباب صعدوا لمراحل متقدمة من المسابقة التي كان احد محكميها فنان العراق والعرب كاظم الساهر ، ويعتز العراقيون بالفنان العراقي العالمي نصير شمه وبانجازاته على صعيد الموسيقى العربية ، وطالما كان منتخب العراق لكرة القدم بانجازاته العربية والاسيوية مثار اعتزاز وفخر لجميع العراقيين ، ولكن بكل اسف فان التردي القيمي الذي مسّ حياة العراقيين بسبب الارهاب والاستبداد والفساد وضياع منظومة الدولة والقانون ، قد اضعف الاهتمام بالفن والرياضة وبمفردات الحياة الجمالية، فكل يوم يتم تهديم المزيد من الرموز المدنية لهوية بغداد ومدن العراق الحضارية الاخرى، واستبدالها بمظاهر لاهوتية وقبلية ، بسبب عداء بعض المتأسلمين للجمال والتمدن والحضارة، واهتمامهم بالاحتفالات الدينية التي تكرس عبودية العوام لمشروع اسلمة السلطة واستمرارها، حتى بات العداء اليوم على اشده بين انصار الاسلمة وانصار الوطنية والدولة المدنية(19).

ان المتأمل لواقع الفن وجمالياته في العراق يلاحظ تغييب وتهميش واضح لكل انواع الفنون الجميلة وبما يلغي ويزيح تأثير الفن في حياة الشعب ويغتصب حقوق الفنانين ، فكلية الفنون الجميلة في جامعة بغداد باتت نشاطاتها روتينية وذات صبغة شعائرية ،

والمهرجانات المسرحية والشعرية والمعارض التشكيلية والمؤتمرات العلمية حجبت ميزانياتها ، وازيح الفنانون الحقيقيون عن مواقع التاثير واستعيض عنهم بأشخاص نمطيون وليسوا من ذوي الاختصاص(20).

واخذت الساحات العامة في بغداد تعج برموز وصور وتماثيل ذات دلالة دينية ، واهمل تدريس مادة التربية الفنية والتربية الرياضية في المدارس واتهم من يمارس الفن والرياضة بانه يقلد الغرب الكافر ، ويبعد الشباب عن قضايا الامة!!(21)

وفي ظل صعود هذه الصورة المتخلفة للفن والفنانين فقد هاجر اغلب الفنانين الى خارج العراق ، وما بقي منهم تقزمت نظرتهم لدور الفن في خدمة المجتمع ولم يعد امامهم الا الهجرة للبحث عن الذات ، ومن بقي منهم فهو اما يعيش الام العزلة المجتمعية او مرارة الفقر المادي او انه انخرط في علاقات مشوهة ومبطنة مع زعامات السلطة للعمل في الصحف والقنوات الفضائية التي يملكونها او القيام باعمال فنية مشروطة مما ادى الى انحدار المهنية والمصداقية والمعايير الفنية .

وهو ما يمكن ملاحظته في بعض الاعمال الفنية الفاقدة للذوق الفني ففي البصرة مثلاً افتتحت الحكومة المحلية في 2014 ، نصباً عن الحرية ، سرعان ما اصبح مصدراً للتندر والنكتة بين اوساط الناس حتى نال لقب (الباذنجانة) ، وفي الناصرية التي تبعد اكثر 180 كم شمال البصرة ، افتتحت السلطات ايضاً نصباً للشهداء، لكنه كان بعيدا عن اي ذوق جمالي ولا ينتمي بأي شكل الى فن النحت كما يقول احد النحاتين هازئاً(22).

هذا الانحدار الفني قابله انحدار في دور الرياضة المجتمعي والسياسي ، فقد خضعت الاتحادات الرياضية للمحاص ، بل ان المحاصصة وصلت لتشكيلات الفرق الرياضية وقد كانت النتيجة كارثية على سمعة العراق الرياضية حيث انحدرت النتائج ومني الجمهور العراقي بخيبات امل متلاحقة ، وقد وصف نجم كرة القدم السابق كريم صدام، اتحاد الكرة العراقي بانه بات يجسد الطائفية المناطقية، الامر الذي دعى الكثير من الرياضيين الى ابعاد الرياضة عن السياسة باعتبارها الاداة الوحيدة التي لازالت توحد العراقيين(23).

اننا اليوم بحاجة الى ثورة ثقافية تصحيحية للفن والرياضة دورهما في تنشئة اجيالنا بمعنى اخر تعيد توطين الفن كقيمة عليا في المجتمع ومن خلال دعم حقيقي من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني للفنانين ولفكرة افتتاح المسارح والمدارس الفنية واعادة الاهتمام بدروس الموسيقى والرسم والباليه في المدارس الابتدائية واعادة الاهتمام بالرياضة ودعم نشاطاتها باعتبارها اهم ادوات بناء الوحدة بين العراقيين .

5- محنة الاطباء وغياب الرعاية الصحية :

ان الاشارة الى هذه الفقرة من الاهمية بمكان نظرا للدور الكبير الذي يقوم به الاطباء والكوادر الطبية في معالجة اثار الواقع المنفلت في العراق ، فالعراق مليء بالنخب الطبية التي اثبتت جدارة وتميز على المستوى العالمي ، الا ان ظروف الاستبداد السياسي والحصار الاقتصادي مطلع الثمانينيات والتسعينيات ، قد دفعت الى هجرة جماعية لتلك الكوادر المتميزة ، ثم جاءت سياسات الاحتلال الامريكي وما تبعه من ممارسات تدمير للبنى التحتية واعتقال الكثير من الكوادر الطبية في زيادة معاناة العاملين في الميدان الطبي ، ولعل تصاعد الارهاب وما حصده من العراقيين قتلا وجرحا ، وانتشار الامراض المستعصية نتيجة القاء القوات الامريكية الغازات السامة والاسلحة التجريبية التي اضرت بحياة ملايين العراقيين عبر انتشار الامراض السرطانية والتشوهات الخلقية ونقص المناعة عند الاطفال اسهم ايضا في تردي الواقع الصحي في العراق ، وقد اشارت دراسة عراقية رسمية في 2010 ، الى وجود أكثر من (400) موقعاً ملوثاً بمستويات عالية من الإشعاع وسموم ديوكسين في مختلف محافظات العراق ، وأن أكثر من (143) موقعاً ملوثاً باليورانيوم ، وبعلم الحكومة العراقية التي اطلعت على تقرير فريق الكشف عن الآثار المشعة للمخلفات العسكرية في آب 2010 (24)

ومما يزيد الواقع الصحي تراجعا هو انتشار الفساد المالي والذي يودي بملايين الدولارات المخصصة لبناء المستشفيات والمراكز الصحية في مختلف محافظات العراق، اضافة الى انتشار عصابات الجريمة المنظمة والمنظمات الارهابية التي تقوم بخطف وابتزاز وقتل الاطباء ودفعهم للهجرة من العراق . وقد اشار د.جاسم الفلاحي

وكيل وزير الصحة والبيئة، الى ان الاف الاطباء غادرو العراق منذ 2003 ، والمرحلة التي قبلها، حيث يقدر عدد الاطباء الذين غادرو العراق باكثر من 17 الف طبيب ومن مختلف التخصصات، وهم يخدمون اليوم في افضل المستشفيات الامريكية والبريطانية والغربية، ويشير الفلاحي الى انه لم يتبقى من دورته الطبية التي تخرجت من جامعة الموصل سنة 1986 والدورة التي تلتها وعددها يزيد على 450 طبيب سوى طبيب او طبيبان(25).

ان هذه الكارثة الطبية تترافق مع ضعف الاجراءات الحكومية لحماية الكوادر الطبية من التهديدات بالقتل ومن الفصول العشائرية ودفع الديات اثناء موت المرضى ، ومن سلوكيات التمييز الطائفي والعشائري والعنصري لبعض مسؤولي الصحة من الاطباء المندمجون في الاحزاب السياسية، وتزداد المخاطر على الاطباء في مناطق النزاع والتوتر كمحافظة ديالى وصلاح الدين والانبار والموصل، حيث باتت المستشفيات والمراكز الصحية شبه خالية من الكوادر الطبية حيث قتل وهجر عشرات الاطباء لدوافع مختلفة. وفي الموصل التي سيطر عليها تنظيم داعش في 2014، اجبر الكثير من الاطباء على العمل وفق شروط التنظيم الارهابي مع جباية مستمرة منهم ومعاقبة المخالفين لتعليماته، وقد اورد د. كاظم المقدادي في بحث له حول (الإدارة الرثة لنظامي الرعاية الصحية والبيئة في العراق) تقريرا للمجلة الطبية البريطانية ذكرت فيه صعوبة العثور على أطباء عراقيين لديهم الاستعداد للعمل في مناطق معينة لأنهم يخشون على حياتهم . كما أظهر مسح شبكة معرفة العراق (IKN) لسنة 2011، أن جميع الأسر العراقية تقريباً (96,40%) ليس لديها تأمين صحي على الإطلاق، وأن 40% من السكان يرون خدمات الرعاية الصحية في مناطقهم سيئة أو سيئة جداً. (26) بسبب سوء ادارة المستشفيات والمراكز الصحية وتردي نظافتها وانتشار الرشوة فيها وبيع الادوية خارج المستشفيات الى الصيدليات والباعة المتجولين، اضافة الى ضعف الرقابة الصحية على العيادات الخاصة وما يقوم به الكثير من الاطباء من استغلال المرضى في عياداتهم بعيدا عن الانسانية والمهنية ، فضلا عن ادخال الادوية المنتهية الصلاحية الى المذاخر الحكومية، وقدم الاجهزة الطبية وعدم وجود اجهزة

متطورة لبعض الامراض المستعصية ولاسيما جهاز كشف الاورام السرطانية (PET SCAN). ونتيجة لذلك يسعى العديد من العراقيين الآن للحصول على الرعاية الصحية في الخارج، ويلجئون بشكل متزايد إلى بيع ممتلكاتهم ومدخراتهم ، لتحمل نفقات العلاج في الهند وتركيا ولبنان والاردن ودول اوربا وامريكا، وقد اشار التقرير السنوي لوزارة الصحة العراقية لسنة 2016، الى ان عدد المرضى الذين تم ايفادهم الى خارج العراق للعلاج على نفقة الدولة قد بلغ (1696) مريضا ولمختلف الامراض، عدا عن الاف الحالات لعوائل سافرت للعلاج على نفقتها الخاصة (27)، بسبب تدهور نوعية الخدمات الصحية ونقص الكوادر الطبية، فضلا عن تصاعد اخطاء العمليات التي تودي بحياة عشرات المواطنين بسبب نقص الادوية وقلة خبرة بعض المشتغلين في المجال الطبي بل تزوير الكثيرين منهم لشهاداتهم، فقد كشف تقرير للجنة النزاهة النيابية في شباط 2012، عن وجود أكثر من (11) ألف وثيقة مزورة في وزارة الصحة الامر الذي يضع الوزارة ومكتب المفتش العام امام مسؤولية وطنية وانسانية لتنظيف القطاع الصحي من الطارئين عليه(28).

ان تراجع قطاع الصحة والتردي الحاصل فيه يجري في ظل حكومات تدعي ان الإسلام هو الحل ، ولكنها تتاجر بصحة أبناء العراق باهمال القطاع الصحي والغاء دور الاطباء وعدم تمكينهم من اخذ دورهم الحقيقي في رفع مستوى القطاع الطبي والرعاية الطبية واسناد الامر الى الفاسدين وفاقدي الضمير الوطني والانساني ممن رهنوا ضميرهم بالسلطة وبتجار السياسة ، ولازالت الحكومة العراقية فاقدة الرؤية في وقف نزيف الادمغة الطبية ومنع التهديدات المتفاوتة التي تواجه الاطباء والكوادر الطبية ، فضلا عن استمرار التقاعس في تحسين مستوى الخدمات الطبية ، مما يضع العراق في خارطة اسوء بلدان العالم في واقعه الصحي وعلى نحو يماثل الكثير من الدول الافريقية والاسيوية الفقيرة .

الخاتمة

لقد استعرض البحث الدور الذي مارسته الطبقة الوسطى في الحفاظ على الوحدة الوطنية للعراق في مرحلة مابعد الاحتلال الامريكي 2003 ، وبات واضحا مما تقدم ان عوامل الانقسام وضعف الفاعلية في دور الطبقة الوسطى في احداث الوئام الوطني والانتقال السلمي للديمقراطية اصبحت له مؤشراته الواضحة في المشهد العراقي والتي من اهمها :

1- ساهم الاحتلال الامريكي وظروف القهر والاستبعاد التي رافقته وما لحقها من ظروف الاجتثاث والارهاب والاستبداد في تغييب دور الطبقة الوسطى في معالجة التصدع والتفكيك الذي اصاب الوحدة الوطنية واجبرت النسبة الاكبر من ابناءها الى مغادرة العراق تحت ظروف التهديد والارهاب والاستبداد .

2- لعب تفكك الطبقة الوسطى اثرا في اضعاف موقفها من الاحتلال ومن العملية السياسية التي رافقته ، فقد تأثرت شخصيات ثقافية واجتماعية في الخطاب الطائفي والعنصري والعشائري والجهوي والمناطقي الذي ساد في حقبة ما بعد سقوط النظام السابق . وسعت الى الانضمام الى العملية السياسية طمعا بمكاسب السلطة والوجاهة السياسية ومن لم يندمج منهم فقد اثر الهجرة والانزواء .

3- ضعف المبادرات الاجتماعية للطبقة الوسطى في تفعيل الحوار والمصالحة المجتمعية واستنهاض قيم التعايش المشترك بين العراقيين اعلاميا وفكريا بعد ان اخذت الاصطفافات الطائفية والعرقية والعشائرية مأخذها في تفكيك عرى الوحدة الوطنية بين العراقيين .

4- انحسار دور الفكر النخبوي الناقد والمعارض لتوجهات السلطة ، وغلبة الرؤى السطحية والافكار التلفيقية على اغلب الندوات والمؤتمرات والمحاضرات التي تعقد لنقد السلطة ورصد اخطائها وهو ما يؤشر تراجع دور النخب الفكرية في تقويم اداء السلطة وتأشير مواطن الخلل في سلوكها السياسي .

5- غلبة القيم المادية والربحية على اغلب توجهات ومشاريع منظمات المجتمع المدني العاملة في الميدان الاجتماعي والانساني ، حتى باتت اشبه بالداكاكين الربحية التي تنتظر عطف السلطة والمنظمات الدولية ، وانكفأت المنظمات الانسانية الحقيقية

عن ممارسة دورها المنشود بفعل ضعف التمويل وغياب الدعم الحكومي والشعبي عنها .

6- تراجع مساهمة التجار واصحاب رؤوس الاموال في تخفيف الفقر المتصاعد في العراق وحل ازمة البطالة والنزوح ، بمبادرات انسانية تخفف من وطأة الفقر وجنوح الشباب نحو التطرف والعنف ، ولعل هذا الامر يتصاعد في ظل ضعف مبادرات الطبقة الوسطى من اكاديميين ومثقفين ميسورين في دعم برامج تثبيت الامن الانساني في مناطق الصراع وعودة النازحين ، اذ تحتاج تلك المناطق الى مبادرات انسانية لاعادة الخدمات ووصل المقطوع من العلاقات بين العشائر والمكونات الاجتماعية المختلفة .

7- انحسار دور الفن والرياضة في العقل الجمعي العراقي بسبب فتاوى التحريم وممارسات القوى الخارجة عن القانون في اجبار الناس على انتهاج اطر تقليدية في الحياة بعيدا عن الحداثة ، وقد ساهم انغماس عدد من الفنانين والرياضيين في مشاريع الاحزاب السياسية الى فقدان الدور الوطني الذي ظل يمارسه الفنان والرياضي في توحيد الجماهير وتعزيز قيم المواطنة .

8- ساهم الفساد المستشري في جسد الدولة العراقية في بقاء ابواب الطبقة الوسطى مفتوحة امام دخول المارقين من الفئات الاجتماعية الهشة او طبقة السياسيين الفاسدين والذين استغلوا ضعف السلطة للاثراء من المال العام والانتساب الى الطبقة الوسطى دون مقومات اجتماعية او عائلية او مرتكزات فكرية او مهنية ، وهو ما جعل الطبقة الوسطى هجينة المعالم وفاقدة لقدرة التغيير والحراك المجتمعي .

9- ساهم الخطاب الاعلامي في تكريس الاصطفافات الطائفية والعنصرية والعشائرية في المجتمع العراقي ، وكان لبعض القنوات الفضائية والبرامج والوجوه الاعلامية دورها المؤثر في تأجيج العنف الطائفي وتصعيد الارهاب الذي ذهب ضحيته الاف الابرياء .

ان اعادة تفعيل دور الطبقة الوسطى لا يمكن ان يتم دون تغيير قواعد اللعبة السياسية الحالية في العراق بفسح المجال امام الشخصيات الوطنية للتنافس السياسي وفق برامج وطنية والوصول الى السلطة وبما يمكنها من استعادة الهوية الوطنية وتفعيل

مرتكزات الحكم الرشيد الذي يقوم على اسس العدالة والمواطنة ودولة القانون ومحاربة الفساد والفاسدين واستنهاض دور الكفاءات العراقية وتحريضها على ممارسة دورها في البناء والتنمية ، فبدون هذا المرتكز الاساسي سيبقى دور تلك الطبقة مهمشا ويزداد ابتعادها وغربتها يوما بعد اخر عن ساحات التأثير الوطني .

مصادر البحث

1–عمرو ثابت ، الولايات المتحدة وسياستها تجاه العراق : الوسائل والاهداف ، منشور في مجموعة باحثين ، العراق: دراسات في السياسة والاقتصاد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي 2006 ص 37 .

2– د.عبد الكريم العلوجي ، العراق : اكذوبة الديمقراطية والحرية الامريكية ، دار الكتاب العربي ، دمشق – القاهرة ، 2009 ، ص 62 .

3–جون كولي ، تواطو ضد بابل : اطماع الولايات المتحدة واسرائيل في العراق ، ترجمة انطوان باسيل ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت 2006 ، ص 352 .

4–نقلا عن صلاح حسن الموسوي ، صورة المثقف الملتزم ، موقع مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية في 11–11–2010 .

*** بدء تأسيس فرق الموت في العراق خلال الاعوام 2004 – 2005 ، بمبادرة قادها السفير الامريكي في العراق جون نيغروبونتي ، حيث انتشرت فرق ارهابية تعمل لحساب اجندات خارجية هدفها اغتيال شخصيات وكفاءات علمية ومواطنون عاديون على اسس طائفية بهدف تشتيت انتباه المقاومة العراقية وخلق احتراب داخلي بين العراقيين) ماذا تعرف عن فرق الموت حول العالم ، موقع ساسة بوست ، تاريخ الدخول في 18–4–2017 .**

5–سلام عبود ، اجتثاث البعث، دراسة تحليلية تاريخية حول قضية اجتثاث البعث وصلتها بالمشروع الوطني العراقي ، موقع الحوار المتمدن في 2–9–2006 .

6–د. إبراهيم الحيدري ، نمو الطبقة الوسطى وضمورها في العراق ، صحيفة المدى في 19–4–2016 .

7–همام طه ، ثقافة الطائفية والفساد والغنيمة في العراق ، صحيفة العرب اللندنية في 10–8–2016 .

8–همام طه ، الفساد السياسي في العراق وليد المحاصصة الطائفية وراعيها ، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، عمان في 4–8–2016 .

9–حمزة مصطفى ، المحاصصة الطائفية والعرقية تتقاذف كرة الهيئات المستقلة في العراق ، صحيفة الشرق الاوسط في 22 مارس اذار 2015 .

10– الشفافية الدولية : الفساد بالعراق أذكى العنف وعطل بناء الدولة و 23% من أبنائه يعيشون بفقر مدقع ، موقع الدى برس في 27–6–2013 .

11–د.باسل حسين ، هل يمكن ان تكون هناك ديمقراطية في الاحزاب الطائفية والمذهبية ؟ العراق نموذجا ، منشور في مجموعة باحثين، الديمقراطية في الحياة السياسية للاحزاب السياسية العربية ، مركز القدس للدراسات السياسية ، عمان 2009 ص 43–44 .

12–نبيل عبد الأمير الربيعي ، الرثاثة في العراق..أطلالُ دولة.. رمادُ مجتمع ، موقع عين كاوة في 20–12–2015 .

13–فراس المرعب ، المثقف العراقي ... تهميش سياسي والتزام وطني ، مؤسسة بابل للثقافة والاعلام 26 / 12 / 2012 .
14–د.صلاح الصاوي ، التطرف الديني : الراي الاخر ، الافاق الدولية للاعلام ، القاهرة 1993 ، ص 53 .
15–نبيل عبد الأمير الربيعي ، الرثاثة في العراق..أطلالُ دولة.. رمادُ مجتمع ، موقع عين كاوة في 20–12–2015 .
16– تقرير المفوضة العليا لحقوق الانسان حول اوضاع حقوق الانسان في العراق لسنة 2015 ، ص 131.
17– سلام ابراهيم عطوف كبة ، اشباه المثقفين والقادسيات المليونية في العراق ، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي http://www.ssrcaw.org بتاريخ 15–6–2012 .
18– نبيل عبد الأمير الربيعي ، الرثاثة في العراق..أطلالُ دولة.. رمادُ مجتمع ، موقع عين كاوة في 20–12–2015
** حيث ذكر خطيب جمعة النجف احمد الصافي في 21–4–2017 ، انه ان الاون لوقف التصرفات اللااسلامية واللاانسانية للعشائر في اشارة الى اشتداد الصراع بينها وخروجه عن حدود الاسلام والانسانية . نقلا عن موقع السومرية في 21–4–2017 .
19– المثقف والبُعد عن السياسة.. البرج العاجي أم التهميش؟! موقع النرجس تاريخ الزيارة 9–4–2014
20– موقع منتدى عين كاوة ، في 4–5–2006 .
21– حيدر قاسم الحجامي ، محنة الفنون في جنوب العراق ... بين التحريم والتخريب ، تقرير ميدل ايست أونلاين في 12–1–2014.
22– المصدر نفسه .
23– الطائفية تطل برأسها على انتخابات اتحاد كرة القدم العراقي في أربيل ن الشرق الاوسط في 24 يوليو–تموز 2010 .
24– نبيل عبد الأمير الربيعي ، الرثاثة في العراق..أطلالُ دولة.. رمادُ مجتمع ، موقع عين كاوة في 20–12–2015.
25– لقاء الباحث بوكيل وزير الصحة د. جاسم الفلاحي على هامش اجتماع الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في بغداد في 18–3–2017 .
26– نبيل عبد الأمير الربيعي ، الرثاثة في العراق ، مصدر سبق ذكره .
27– وزارة الصحة ، التقرير السنوي عن الواقع الصحي في العراق لسنة 2016 ، ص 174 .
28– نبيل عبد الامير ، مصدر سبق ذكره